

المرفق الثالث

إعلان البحر المتوسط من أجل قمة جوهانسبرج

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة المجتمعيين في موناكو في الفترة ١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في إطار خطة عمل البحر المتوسط،

وإذ تأخذ في الاعتبار مشروع الإعلان الذي أعده أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة المجتمعيين في تونس في الفترة ١٤-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠،

وقد درست التقدم المحرز تجاه التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، وعلى ضوء الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – والحاجة إلى منهج متكامل،

إذ تسلّم بأن الإدارة العليا الجيدة، القائمة على العمليات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ولاسيما حقوق النساء والأطفال، وتعزيز العدل والقانون الدولي والقضاء على الفقر وتمكين السكان المعنيين من القيادة وإقامة السلم والأمن القائمين على الشرعية الدولية، هو شرط أساسي للتنمية المستدامة،

إذ تؤكد على أهمية الطابع المتفرد للبحر المتوسط باعتباره منطقة إيكولوجية وميدان للتضامن ووظيفة في تقريب الثقافات المختلفة على نحو أوثق،

وإذ تؤكد أيضاً على الحاجة إلى تشجيع استراتيجيات التنمية المستدامة في المناطق الإيكولوجية مثل البحر المتوسط، وكذلك اللجان الإقليمية المرتبطة به،

وإذ تسلّم بمساهمة أنشطة وتوصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة في تعزيز التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بالدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية وشبكاتنا النشطة في البحر المتوسط والمجموعات الاجتماعية الاقتصادية والسلطات المحلية والمجتمع العلمي التعليمي ووسائل الاعلام باعتبارهم عاملين وشركاء في التنمية المستدامة،

إذ تؤكد على أثر العولمة وتكثيف عمليات التبادل الاقتصادي والثقافي والسياحي والمخاطر التي يتعرض لها التراث الطبيعي والثقافي والخاصية المتفردة للبحر المتوسط،

وإذ تشعر بالقلق من الضغوط على البيئة والتنوع البيولوجي وتدهور الغابات والأراضي الرطبة والتصحر وتدهور الأرض واستمرار الممارسات غير المستدامة في الأجل الطويل مثل استغلال السواحل والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية المعرضة للتأثر ولاسيما المياه وتركيز الأنشطة السياحية وزيادة توليد النفايات المنزلية الصلبة والصناعية وزيادة استهلاك الوقود الحفري الذي يساهم في آثار غازات الاحتباس الحراري والأخطار الطبيعية والتكنولوجية ذات العلاقة وكذلك انتشار الإنتاج وأنماط الاستهلاك غير المستدامة،

وإذ تشعر بالقلق من زيادة التفاوت بين الموارد البشرية والمالية المتاحة والتحديات التي تواجهها،

تتفق على ما يلي:

التنمية الاجتماعية

ينبغي التصدي للثغرات المتزايدة في الدخول بين بلدان الشمال والجنوب في المنطقة وبين القطاعات الغنية والفقيرة في مجتمع كل بلد. ويؤكدون على التزامهم لتحقيق أهداف عام ٢٠١٥ وتجاوزها في القضاء على الفقر الواردة في قمة الألفية، من خلال تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج إقليمية وطنية ملائمة للمساواة بين الجنسين للتصدي للفقر بفاعلية. ويشمل هذا القضايا الآخذة في الظهور نتيجة لاتجاهات الهجرة ومراحل الانتقال الاقتصادي التي خلقت أشكالاً جديدة من الفقر.

إن حماية الصحة والتنمية والاستخدام الرشيد لموارد الرعاية الصحية هي عناصر أساسية للتنمية المستدامة في المنطقة.

إن المنطقة تحتاج إلى استثمار في بناء القدرات وتمكين الشباب من تولي القيادة. وتلتزم بلدان البحر المتوسط باستعراض وإصلاح و/أو وضع استراتيجيات للتدريب والاتصالات والمعلومات وكذلك التعليم السليم لتنمية رأس المال البشري المطلوب لتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي تأمين حصول جميع السكان على التعليم العام بما في ذلك التعليم من أجل البيئة والاستدامة.

إدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث

هناك حاجة لإجراءات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية بالتعاون مع جميع العاملين للحماية الفعالة لنوعية البيئة البحرية المتفردة هذه، وتيسير الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتعزيز الإدارة المتكاملة لموارد المياه على مستوى مجتمعات المياه والحفاظ على التنوع البيولوجي الغني للمنطقة ومكافحة التصحر وتدهور الأرض بفاعلية.

ونظراً لأن منطقة البحر المتوسط تجذب ثلث السياحة الدولية، ينبغي تشجيع السياحة المستدامة التي تحترم البيئة والمناظر الطبيعية.

وينبغي التصدي للمخاطر الطبيعية والتكنولوجية بشكل منظم واعتماد تدابير وقائية على جميع مستويات الإدارة العليا وضمان سلامة السكان وممتلكاتهم وكذلك البيئة الطبيعية والتراث الثقافي.

وينبغي تناول مسألة المياه النظيفة والأمن وإنتاجية الأرض والأمن الغذائي على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة وأنماط الاستهلاك غير المضرة بالبيئة.

إن المشاركة في الطاقة المتجددة السليمة بيئياً، ولاسيما الشمسية وباستخدام الرياح والطاقة الحرارية الأرضية في مجموع إنتاج واستخدام الطاقة الأولية ينبغي زيادتها بشكل كبير وينبغي تشجيع التكنولوجيات ذات الكفاءة في الطاقة.

ينبغي تشجيع السياسات من أجل الإدارة الآمنة، وكلما كان ممكناً، القضاء على التلوث الصناعي والمواد الكيميائية الخطرة في المنطقة وتنفيذها.

إن شبكات الرصد والمراسد ونظم جمع المعلومات ينبغي ربطها معاً بفاعلية من أجل أغراض تحليل الاتجاهات طويلة الأجل ووضع سياسات للإدارة ملائمة.

الإطار المؤسسي والقانوني

تتطلب التنمية المستدامة تكامل الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عمليات اتخاذ القرارات وإجراءات التخطيط وسن القوانين على جميع المستويات.

وينبغي أن توفر الأطر المؤسسية والقانونية حصول الجمهور على معلومات بيئية والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق العدل. إن تنفيذ مبدأ الحذر والعزم على الملوث ومبدأ المسؤولية المشتركة والمتقاربة ضرورية في جميع السياسات ذات العلاقة.

تدعم الأطراف المتعاقدة جهود تعزيز الإدارة البيئية العالمية العليا وتساهم من أجل تحقيقها في منطقة البحر المتوسط.

إن زيادة فاعلية الإطار القانوني الدولي الذي توقعه مؤتمر ريو يتطلب من البلدان تنفيذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وكذلك التصديق على اتفاقية روتردام واتفاقية استوكهولم وبروتوكول كارتاخينا وبروتوكول كيوتو وتنفيذها. إن التقدم المحرز في مؤتمر الأطراف السابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ الذي استضافته مراكش في بلد من جنوبي البحر المتوسط هي مساهمة قيمة تجاه التنمية المستدامة ينبغي أن تساهم في تنفيذها خطة عمل البحر المتوسط.

إن المستوى الإقليمي مهم جداً في تعزيز التنمية المستدامة. ومن أجل هذه الغاية، جددت الأطراف المتعاقدة خطة عمل البحر المتوسط ونقحت إتفاقية برشلونة لعام ١٩٧٦ وبروتوكولاتها واعتمدت بروتوكولات جديدة واتفقت على آلية للإبلاغ لرصد التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتها. وتوفر لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أداة قيمة لتعزيز المشاركة مع المجموعات الرئيسية ولاسيما من خلال الأفرقة العاملة بشأن المياه والسياحة والصناعة. وتسعى الأطراف أيضاً إلى دعم العلاقات بين الشراكة الأوروبية المتوسطية وخطة عمل البحر المتوسط.

الإدارة العليا واللامركزية والمشاركة

ينبغي تدعيم دور المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية للإدارة العليا والمشاركة وهياكل اتخاذ القرارات في البحر المتوسط.

ينبغي على البلدان أن تُيسر تنفيذ توصيات وخطط العمل المشتقة من جداول أعمال القرن ٢١ المحلية وإقامة أطر مؤسسية ملائمة من خلال توفير أو تيسير حصول السلطات المحلية على الوسائل الكافية.

ينبغي أن تضع جميع البلدان والمجموعات الرئيسية في المنطقة وتنفذ استراتيجيات للإستدامة عملية ومستهدفة على المستويات المختلفة للإدارة العليا، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لموارد المياه والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ولاسيما الهادفة إلى خفض الضغوط على المناطق الساحلية.

التعاون والشراكة والتمويل

بما أن العولمة هي عملية سريعة ولا يمكن الرجوع عنها وقوية، عقدت بلدان البحر المتوسط العزم على تحقيق فوائدها والتصدي إلى أي جوانب ذات تأثيرات ضارة على التماسك الاجتماعي ونوعية البيئة والكيانات الثقافية وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة، ولاسيما في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة القادمة والتوسع في الاتحاد الأوروبي المقترح.

ينبغي المشاركة في المعرفة العلمية بشأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الكفاءة الإيكولوجية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وتشجيعها، ويتعين على المراكز الإقليمية في البحر المتوسط أن تقوم بدور مهم في هذا الصدد.

إن الموارد المحلية وتحرير التجارة الذي يتمشى مع حماية البيئة والتدفقات المالية الخاصة ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر هي أساسية لإيجاد الموارد من أجل التنمية المستدامة. وينبغي زيادة التمويل الوطني زيادة كبيرة بينما ينبغي تشجيع الحوافز من أجل الاستثمارات البيئية والمسؤولية اجتماعياً وينبغي إزالة الإعانات الضارة بالبيئة تدريجياً.

ينبغي زيادة التمويل متعدد الأطراف والثنائي الدولي أو الإقليمي المتاح بمقتضى المعونة الإنمائية العامة زيادة كبيرة وتكييفه على نحو أفضل على برامج حماية البيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط.

ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي إلى الوصول إلى هدف معونة الأمم المتحدة المقبول بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي الوطني في أسرع وقت ممكن. ويجري الترحيب بالتزام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، في حزيران/يونيو ٢٠٠١، بتحقيق تقدم ملموس نحو التوصل إلى هذا الهدف قبل قمة جوهانسبرج.

ينبغي تعزيز الموارد الجديدة والإضافية للتمويل والآليات المالية الابداعية التي تحترم مبادئ التنمية المستدامة مثل إلغاء الديون مقابل صيانة الطبيعة والتنمية المستدامة وكذلك آليات التنمية النظيفة الواردة في بروتوكول كيوتو.

إن هذه المبادرات تشكل آليات للتضامن من أجل شراكة متوسطة حقيقة وفعالة.

ومن أجل هذه الغاية، تقرر الأطراف المتعاقدة:

- وضع أو تنقيح استراتيجياتها للتنمية المستدامة على ضوء نتائج قمة جوهانسبرج والاتفاقيات التي تم التوصل إليها أعلاه؛
- وضع سياسات للتنمية الإقليمية بما في ذلك صيانة رأس المال الطبيعي؛
- تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والمالية والقانونية الملائمة لتعزيز أهداف خطة عمل البحر المتوسط كما تم تجديدها في عام ١٩٩٥، مع إيلاء الاهتمام إلى الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية ولاسيما في بلدان شرقي وجنوبي البحر المتوسط؛
- تعزيز عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة ومساهمتها في تعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط في إطار اتفاقية برشلونة واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ توصياتها ومقترحاتها من أجل العمل؛
- تشجيع إقامة نظم للمعلومات والرصد والتقييم بشأن حالة البيئة والتنمية المستدامة على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛

وتدعو:

حكومات البحر المتوسط إلى زيادة مواردنا المكرسة لتلبية هذه الالتزامات؛

المنظمات الدولية والجماعة الأوروبية لتحسين الموارد المخصصة وزيادة التآزر والدعم المتبادل بين برامجها المنفذة في البحر المتوسط من أجل تلبية احتياجات المنطقة بطريقة أكثر فاعلية؛

الأمم المتحدة إلى النظر في احتياجات وموارد المناطق الإيكولوجية مثل البحر المتوسط عند تناول قضايا التنمية المستدامة.